

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورها السابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
من 24 إلى 27 شباط/فبراير 2003



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(31)/5
TD/B/COM.3/55
3 March 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية
والتنمية عن دورتها السابعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
من 24 إلى 27 شباط/فبراير 2003

المحتويات

الصفحة	الفصل
4	الأول - التوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها السابعة
7	الثاني - البيانات الافتتاحية.....
17	الثالث - تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية (البند 3 من جدول الأعمال).....
20	الرابع - كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية (البند 4 من جدول الأعمال).....
23	الخامس - استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية (البند 5 من جدول الأعمال).....
27	السادس - تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها، بما في ذلك متابعة ما بعد مؤتمر الدوحة ..
31	السابع - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة والبيانات الختامية
33	الثامن - المسائل التنظيمية
	المرفقات
35	الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة.....
36	الثاني - الموضوعات التي ستتناولها اجتماعات الخبراء في عام 2003.....
38	الثالث - الحضور.....

الفصل الأول

التوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها السابعة

- 1- أحاطت اللجنة علماً بوثائق الأمانة وبتقاريرها عن الأنشطة لعام 2002. وأقرت وأشادت بما أسهمت به الأمانة من بحوث وتحليل للسياسات، بالإضافة إلى بناء القدرات، وبخاصة في مجالات النقل الدولي وتيسير التجارة، والتجارة الإلكترونية، وتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأقرت اللجنة بأن هذه المساهمات يمكن أن تستخدم في أعمال الأونكتاد الحادي عشر.
- 2- ولتحسين الاتساق بين السياسات المتخذة على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى الاقتصاد الجزئي، ترحو اللجنة من الأونكتاد أن ينشر على أوسع نطاق ممكن استنتاجاته فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية للسياسات الاستشارية المتصلة بالقدرة التنافسية كما وردت في ورقة القضايا المعنونة "تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية" (TD/B/COM.3/51/Add.1) وفي ندوة النقاش، عن طريق مواقعها على شبكة الإنترنت، ومنشوراته، وخدماته الاستشارية وبرنامج تطوير المشاريع (امبريتك) للمساعدات التقنية.
- 3- وينبغي أن يجري الأونكتاد تقييماً للسياسات المتعلقة بالقدرة التنافسية في البلدان النامية التي حسنت أداؤها بصورة كبيرة، وبخاصة فيما يتعلق باحتياز التكنولوجيا وإتقان استخدامها.
- 4- وينبغي أن يجري الأونكتاد تقييماً للروابط بين الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا وأن يستكشف التدابير المؤدية إلى تعزيز فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية.
- 5- وينبغي أن يبحث الأونكتاد كذلك الاتساق بين سياسات القدرة التنافسية الرامية إلى التنشيط على مستوى الاقتصاد الجزئي والالتزامات والاحتياجات المتعددة الأطراف، مع مراعاة الاستراتيجيات والأهداف الإنمائية الوطنية.
- 6- وبالنظر إلى ضرورة اتخاذ التدابير العملية أيضاً، ترحو اللجنة من الأونكتاد تعزيز جهوده لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تشجيع المشاريع الفعالة والقادرة على المنافسة عن طريق برنامج امبريتك، بما في ذلك تنفيذ التوصيات المترتبة على تقييمه. وينبغي تدعيم هذا البرنامج وتوسيعه، في حدود الموارد المتاحة.
- 7- ويتعين على الأونكتاد استعراض ورصد التطورات المتصلة بكفاءة النقل وتيسير التجارة، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجيستية، وتحليل انعكاساتها على البلدان النامية، مع مراعاة تباين مستويات نموها.

8- وينبغي أن يواصل الأونكتاد توفير التوجيه والمساعدة للبلدان النامية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمات النقل الدولي وتيسير التجارة، وبخاصة عن طريق نظام المعلومات المسبقة عن البضائع وبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية.

9- وينبغي أن يجري الأونكتاد دراسة وتحليلاً لتأثير المبادرات الأمنية الجديدة على التجارة الدولية والنقل في البلدان النامية وأن يقوم بنشر هذه المعلومات.

10- وينبغي أن يجري الأونكتاد الدراسات والتحليلات وأن يسهم، بحسب الاقتضاء، إسهاماً جوهرياً في أعمال المنظمات الحكومية الدولية المختصة فيما يتعلق بوضع صكوك قانونية دولية موحدة متصلة بالنقل الدولي، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط، وأن ينشر المعلومات المتعلقة بآثار هذه الصكوك على البلدان النامية.

11- ويتعين على الأونكتاد، في إطار متابعته لإعلان الدوحة، مواصلة تحليل التطورات في مجال تيسير التجارة ومساعدة البلدان النامية في تحديد احتياجاتها وأولوياتها المتعلقة بتيسير التجارة وفقاً للفقرة 27 من إعلان الدوحة.

12- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التفاوضية إلى البلدان النامية في مجال خدمات النقل في سياق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

13- وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية في تحديد أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بسياسات تشجيع وتيسير اعتماد ممارسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية. وينبغي أن يفعل الأونكتاد ذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية المختصة الأخرى، مع مراعاة ولاية كل منها. وينبغي في هذا الصدد أن يواصل الأونكتاد عمله الرامي إلى التشجيع على وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية للتجارة الإلكترونية تستهدف التنمية، بما في ذلك عن طريق تنظيم الاجتماعات الإقليمية. وقد تشمل القضايا التي يمكن مراعاتها الإصلاحات في قطاعات مثل الاتصالات وخدمات الدفع؛ وقضايا البنية الأساسية وفرص الوصول؛ والتوعية بالنشاط التجاري الإلكتروني وتنمية الموارد البشرية، والثقة والأمان؛ والتغييرات القانونية والتنظيمية الملائمة للأعمال التجارية الإلكترونية.

14- وينبغي أن يجري الأونكتاد البحوث والتحليلات في مجال التجارة الإلكترونية عن القضايا المتصلة بالبعد الإنمائي للبلدان النامية، مع مراعاة المعلومات والدراسات المتاحة. وينبغي أن تشمل هذه القضايا الاتجاهات الرئيسية في مجال التكنولوجيا (مثل استخدام البرامج الحاسوبية المفتوحة المصدر)؛ والصناعات والقطاعات الملائمة لتنمية وتجارة البلدان النامية؛ وتنظيم شبكة إنترنت؛ والآثار المترتبة على مختلف النهج التشريعية للتجارة الإلكترونية، بغية تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع استراتيجيات مناسبة لتشجيع مشاريعها على تبني ممارسات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية وممارسات التجارة الإلكترونية والمشاركة في المناقشات الدولية ذات الصلة.

15- وينبغي أن يحلل الأونكتاد القضايا المتصلة بقياس التجارة الإلكترونية واستخدام المشاريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع أسس لتقييمهما. وينبغي أن يستكمل عمله التحليلي في هذا المجال بمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع مؤشرات وبيانات عن التجارة الإلكترونية.

16- ويتعين على الأونكتاد، باعتباره مركز الأمم المتحدة للتنسيق في مجال التجارة والتنمية، أن يواصل، في إطار ولايته، الإسهام بصورة جوهرية في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، بالإضافة إلى إسهامه في نتائج القمة ومتابعتها.

17- وينبغي للأونكتاد أن يواصل دمج الاعتبارات الجنسانية في صلب عمله. وينبغي أن تنفذ هذه العملية عن طريق مراكز التنسيق المعنية بنوع الجنس على مستوى الشُعَب، في إطار التنسيق الشامل الذي تجريه منسقة شؤون المرأة المعنية من الأمين العام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يواصل الأونكتاد إدراج البعد الجنساني في أعماله، بما فيها برنامج أقل البلدان نمواً.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

1- لاحظ الأمين العام للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، أن اجتماع اللجنة ينعقد في الوقت المناسب لأنه يتزامن مع تكثيف الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر (الذي سيعقد في البرازيل في عام 2004). وفي حين أن المشاورات مع الوفود فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر قد بدأت بالفعل، فإن هذا الاجتماع يتيح فرصة للتفكير المتعمق حول هذه المسألة. وقال إن من القضايا الهامة التي ينبغي للأونكتاد الحادي عشر أن يتناولها ما يتمثل في تحسين التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات والمفاوضات الدولية. وأوضح أن السياسات الوطنية التي تُعزز اعتماد البلد على ذاته تتأثر بقيود خارجية. وسوف يركز الأونكتاد على خبرته الفنية وعلى ولايته في هذا الصدد، أي على ربط المفاوضات المتعددة الأطراف بالارتقاء بمستوى القطاع الإنتاجي.

2- وأضاف قائلاً إن القدرة الإنتاجية هي لبنة أساسية من لبنات بناء التنمية. وعلى مدى العقد الماضي، لم تستطع بلدان كثيرة أن تستفيد من المفاوضات التجارية؛ فهي لم تتمكن من اغتنام الفرص الجديدة بسبب ما تواجهه من قيود في مجال العرض وبسبب ضعف هياكلها الأساسية في مجال النقل. وقال إنه من الضروري النظر إلى القدرة التوريدية لا بمعناها الضيق فحسب بل أيضاً من حيث القدرة على توريد السلع إلى المستهلك. ويلزم النظر إلى القطاع الإنتاجي وكذلك إلى شروط توريد السلع والخدمات إلى السوق الدولية. فمن الضروري، مثلاً، تحديد الكيفية التي يمكن بها أن يزداد إلى أقصى حد استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل التجارة الإلكترونية. وهذا هو الموضوع الذي تُركّز عليه هذه اللجنة بصفة خاصة.

3- وتابع قائلاً إنه من الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تستحق إيلاءها الأولوية. وقد كرّس الأونكتاد قدراً كبيراً من عمله لنشر نُظم الإنتاج عبر الأوطان ولموضوع الشركات عبر الوطنية، ويُعتبر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من العوامل المُكمّلة الضرورية. وقال إنه من المعروف تماماً أن بعض المؤسسات، مثل شركة مايكروسوفت، قد بدأت كواحدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد استفادت من الائتمانات التي تُقدمها إدارة مؤسسات الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة. وقد كرّس الأونكتاد الكثير من الوقت لدراسة الفوائد التي تنطوي عليها إقامة الروابط بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة وإدماج هذه الأخيرة في الاقتصاد العالمي. ويجب أن ينصبّ تركيز الأونكتاد على التجارة الخارجية وتحسين القدرة التنافسية التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأوضح أن الشركات عبر الوطنية ليست الجهات الفاعلة الوحيدة في التجارة العالمية؛ فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أهميتها بسبب ما تتمتع به من قدرة إبداعية ودينامية. وسوف تتيح مداولات الفريق المعني بالقدرة التنافسية فرصة لدراسة الشروط التي تُحدد نجاح

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي اعتماد نهج تجريبي ودراسة تجارب مختلف البلدان من أجل تفسير الفوارق في أدائها.

4- ووجه نظر اللجنة إلى حالة كمبوديا التي تتوفر لديها، رغم ما تكبدته من خسائر بشرية كبيرة وما لحق بمعارفها المتراكمة من أضرار كادت تبلغ حد الدمار، رؤية واضحة لكيفية المضي قدماً وزيادة فرصها التجارية إلى أقصى حد. وينبغي للجنة أن تنظر في مدى إمكانية تطبيق التجارب الناجحة في مجالات الاستثمار وتطوير المشاريع والقدرة التصديرية في بلدان أخرى. وينبغي لها أن تجد بعد ذلك حلولاً عملية فيما يتصل بمحالي النقل والتجارة الإلكترونية.

5- وقال إن ثمة حاجة للتركيز على القطاع الإنتاجي وعلى كيفية جعل هذا القطاع قادراً على الامتداد وتوريد المنتجات في السوق الدولية، الأمر الذي يتطلب تيسير عمليات النقل والتجارة على المستوى الدولي. وأوضح أن النقل الدولي يواجه العديد من التحديات الجديدة، بما في ذلك تحديات تتصل بالأمن.

6- وأضاف قائلاً إن الأونكتاد سيولي اهتماماً للتجارة الإلكترونية، وهو مجال يُسجل فيه بعض البلدان النامية أداءً جيداً جداً. ويلزم إتاحة التكنولوجيات الحالية للقطاعات الإنتاجية بحيث يمكنها أن تقوم، على نحو أكفأ، بتوريد السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية. ومن خلال الأخذ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تُدمج على نحو متزايد في السوق العالمية. وتُشكل التجارب الناجحة، مثل تجرّبي كوستاريكا والهند، أمثلة ملموسة يمكن الاقتداء بها لمساعدة البلدان النامية الأخرى في تحسين أدائها. وقد دأب الأونكتاد، على مدى سنوات عديدة، على الاضطلاع بدور نشط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وينبغي للجنة أن تنظر في المساهمة الكبيرة التي يُمكن للأونكتاد أن يقدمها في مؤتمر القمة العالمي القادم المعني بمجتمع المعلومات وفي سياق الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر. وأخيراً، قال إن مداولات اللجنة ينبغي أن تُركّز على الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر، وهذا ليس غاية في حد ذاته، وعلى توضيح تلك الاستراتيجيات الإنمائية التي يُمكن أن تُحسّن القطاع الإنتاجي وتستفيد من الفرص التجارية العالمية.

7- وقالت ممثلة تايلند، متحدثة بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، إن العديد من البلدان في مجموعة الـ 77 قد وجدت أن الجهود الرامية إلى تحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحرير التجارة، وتأمين الوصول إلى الأسواق، لا تكفل بحذاتها النمو والتنمية الاقتصاديين. فبدون توفر سياسات مناسبة على المستوى الجزئي ترمي إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للبلد، فإن السياسات المنتهجة على المستوى الكلي لن تكون ناجحة. وأوضحت أن تعزيز القدرة التنافسية على المستوى الوطني يسمح للبلدان النامية بإجراء عملية تنويع بعيداً عن الاعتماد على عدد قليل من الصادرات من السلع الأولية، كما يسمح لها بالارتقاء على سُلّم المهارات والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى زيادة الدخل ويسمح بتحقيق قدر أكبر من وفورات الحجم ويوسّع نطاق الإنتاج. ومن أجل الحصول على الفوائد

الكاملة من النظام التجاري المتعدد الأطراف، يلزم بذل جهود محددة لتعزيز القدرة الإنتاجية لقطاع المشاريع. ومن الأهمية بمكان أن تُركّز هذه السياسات على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ذلك لأن هذه المؤسسات هي التي تولّد النسبة الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي ومن فرص العمل.

8- وأشادت بالمحاولات التي يبذلها الأونكتاد من أجل تحديد العوامل الحاسمة بالنسبة للقدرة التنافسية للبلدان النامية والتي تشتمل على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز الروابط بين المؤسسات الأجنبية والمحلية، وتشجيع أنشطة البحث والتطوير. وأشارت إلى أن مذكرة الأمانة المعنونة "تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية" (TD/B/COM.3/51 و Add.1) توفر نقطة انطلاق ممتازة للمناقشات المتعلقة بهذا الموضوع تحضيراً للأونكتاد الحادي عشر. وقالت إن مجموعة الـ 77 والصين سترحب باضطلاع الأونكتاد بمزيد من العمل حول هذا الموضوع، وهي تحت الأونكتاد على أن يبحث بمزيد من التفصيل السياسات والبرامج التي كان لها تأثير على القدرة التنافسية وعلى تطوير التكنولوجيا في البلدان النامية. وشددت بصفة خاصة على أهمية برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) في تعزيز قدرة هذه البلدان على مساعدة مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشارت إلى أن البلدان المانحة تُشجّع على إيلاء اهتمام خاص لبرنامج إمبريتيك ودعمه.

9- كما سلّمت بأهمية الكفاءة في مجال النقل وتيسير التجارة باعتبارهما من العناصر الأساسية لتعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تُعتبر خدمات النقل الفعالة شرطاً مسبقاً للاستثمار الأجنبي. وينبغي لأي برنامج يهدف إلى تيسير التجارة أن يشتمل على النظر في جميع القضايا التي تم بحثها في اجتماع الخبراء بشأن "الكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين اشتراك البلدان النامية في التجارة الدولية" (جنيف، 25-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2002). وأعربت عن قلقها، فيما يتعلق بالأنشطة الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية في مجال تيسير التجارة، معتبرة أن المساعدة لا ينبغي أن تقتصر على تحديد احتياجات البلدان النامية وأولوياتها، بل ينبغي أن تشمل أيضاً تنفيذ تدابير لتيسير التجارة. كما ينبغي رصد ما يترتب على المبادرات الأمنية التي اتخذت مؤخراً والتي تنطوي على نقل السلع من آثار على التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة للطلب المتزايد على خدمات النقل "من الباب إلى الباب"، يُعتبر تطوير خدمات النقل والإمداد "من الباب إلى الباب"، بمشاركة الموردين المحليين، تحسیناً ممكناً لعمليات الشحن المعقدة الحالية في البلدان النامية، وبخاصة البلدان غير الساحلية منها.

10- وأضافت قائلة إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي أدوات هامة لنمو الإنتاجية وتحقيق المكاسب من حيث الكفاءة. وفي حين أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية تتيح فرصاً جديدة، وبخاصة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن الاقتصادات النامية والمتقدمة تحصل على فوائد غير متساوية من هذه التكنولوجيات. وشددت على إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبخاصة شبكة الإنترنت، فيما يتصل بمساعدة البلدان النامية ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحسين قدرتها التنافسية

وإنتاجيتها من خلال إجراء التغييرات التنظيمية التي تتطلبها هذه التكنولوجيات. ونتيجة لذلك، فإن مسألة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحتل مكانة بارزة على جدول أعمال التنمية في العديد من البلدان النامية باعتبارها من العناصر الرئيسية لزيادة مشاركتها في الأسواق العالمية. إلا أنه لكي تستفيد البلدان النامية ومؤسساتها استفادة كاملة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، ولكي تندمج في سلاسل التوريد الإقليمية والعالمية، ينبغي أن تُعالج على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية بعض العوائق مثل نقص الهياكل الأساسية، والافتقار إلى إمكانية الوصول ونقص الوعي والحاجة إلى بناء القدرات والأطر التنظيمية والإدارية، ذلك لأن المركز المالي الخارجي لبعض البلدان النامية يؤدي، في حالات معينة، إلى منعها من الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشددت على الدور النشط والمستمر الذي تؤديه أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، فأشادت بعمل الأمانة في مجال تحليل السياسات العامة كما يتجسد في تقرير الأونكتاد عن التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2002. وشجعت الأمانة على مواصلة عملها في مجال التجارة الإلكترونية والتنمية من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعريف استراتيجيات السياسات العامة والأعمال التجارية. وقالت إن مجموعة الـ 77 والصين تُشدد على الدور الحاسم لمجتمع المعلومات في التنمية الاقتصادية وتود أن يتم إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

11- وقال ممثل المغرب، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤدي دوراً هاماً في البلدان النامية وبخاصة في أفريقيا، وإن هذه المؤسسات هي الجهات الفاعلة المهيمنة في مجال توليد الدخل وفرص العمل. وأوضح أن توفر بيئة اقتصادية كلية عفيّة هو أمر بالغ الأهمية لكي تتمكن المؤسسات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة الحجم من النمو بطريقة مستدامة. إلا أن الافتقار إلى التمويل والمستويات الحالية المنخفضة للتكنولوجيا تحول دون اضطلاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالدور الذي تتوقع حكومات البلدان من هذه المؤسسات أن تؤديه في مجال استراتيجيات التنمية الوطنية. كما يلزم تحسين الموارد البشرية لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من النمو. وقال إن مجموعته تُرحب بتوسع برنامج تنظيم المشاريع (إمبريتيك) ليشمل إثيوبيا والمغرب وأوغندا، وهي ترغب في أن يتم توسيع نطاقه أيضاً ليشمل بلداناً أفريقية أخرى، وتُعرب عن شكرها لحكومة إيطاليا لما قدمته من مساعدة.

12- وأضاف قائلاً إن العديد من بلدان مجموعته تواجه مشاكل في مجال النقل. وهذه المشاكل تنعكس في مستوى إنفاق البلدان الأفريقية على عمليات الشحن في عام 2000، حيث بلغ مجموع هذه النفقات 14.4 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي أنه كان أعلى بمقدار مرة ونصف، بالنسبة إلى تكاليف واردات هذه البلدان، مقارنة بالنفقات المقدرة للبلدان النامية الأخرى. وبالنسبة لبعض البلدان غير الساحلية من فئة أقل البلدان نمواً، تصل تكاليف النقل إلى مستوى عالٍ يبلغ 60 في المائة من قيمة الصادرات، مما يشكل حاجزاً حقيقياً

أمام التجارة. وفي العديد من البلدان الأفريقية، تستغرق عمليات النقل العابر وقتاً طويلاً نتيجة لقصور الهياكل الأساسية، ونقص أعداد الموظفين المؤهلين، والإجراءات المرهقة وعدم كفاية التنسيق بين وسائط النقل. إلا أن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قد أفضى إلى إحراز تقدم في بعض إدارات السكك الحديدية والموانئ والجمارك، ويلزم الآن إجراء تحسينات مماثلة في قطاع النقل البري. ومن شأن تحسين وتبسيط الإجراءات الوطنية، والتعاون الإقليمي على امتداد ممرات النقل، واستخدام النقل المتعدد الوسائط، أن تحسّن إلى حد بعيد عمليات النقل بالنسبة للبلدان غير الساحلية. ويؤمل أن يكون الاجتماع الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإغاثية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (الذي سيعقد في ألما آتا في آب/أغسطس من هذه السنة) بمثابة أداة محفزة لحل مشاكل النقل العابر. وقال إن البلدان الأفريقية ستواصل، بدعم مستمر من المجتمع الدولي، إيلاء الأولوية لتعزيز قدرتها في مجال النقل وتحسين أطرها القانونية والمؤسسية والتشغيلية. وأشار إلى أن مجموعته تؤيد بالكامل أيضاً الاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع الخبراء بشأن "الكفاءة في النقل وتيسير التجارة".

13- وتابع قائلاً إن حجم التجارة الإلكترونية لا يزال، كما ذكر في تقرير الأونكتاد عن التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2002، ضئيلاً جداً في أفريقيا، على الرغم من وجود إمكانات حقيقية لتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية في البلدان الأفريقية. وأوضح أن هناك فرصاً قد أخذت تظهر تدريجياً، وأن أفريقيا تتمتع بمزايا نسبية ضمن إطار "الاقتصاد الجديد" في مجالات من قبيل خدمات الاتصالات بالوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية وفي قطاع السياحة. إلا أنه شدد على التحديات القائمة فيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وإمكانية الوصول، والمهارات، والإطار القانوني والتنظيمي، وشجع الأمانة على مواصلة بذل جهودها لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في أفريقيا فضلاً عن مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الحجم، على وضع وتطوير استراتيجيات ملائمة في مجال التجارة الإلكترونية. وهنأ الأمانة على ما أجرته من دراسات بشأن التجارة الإلكترونية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، فضلاً عن تنظيم المؤتمرات الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن استراتيجيات التجارة الإلكترونية لأغراض التنمية، ورحّب بالمؤتمر الذي سيعقد في تونس في أيار/مايو من هذه السنة. وأعرب عن تأييده القوي لاقتراح الأمانة الذي يدعو إلى إدراج موضوع التجارة الإلكترونية على جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وحث الأمانة على أن تُدمج في برنامج عملها تطوير المؤشرات والبيانات الموثوقة من أجل إرشاد البلدان النامية في صياغة استراتيجيات التجارة الإلكترونية وتقييم تأثير التجارة الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على اقتصادات هذه البلدان.

14- وتحذت ممثلة اليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي وكذلك بالنيابة عن قبرص ومالطة وتركيا، فقالت إن الاجتماع ينبغي أن يُركّز على أهمية السياسات التي تُعزز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فهذه السياسات ترمي إلى تهيئة بيئة مؤاتية

للأعمال التجارية، وهي تُعالج تحديداً بعض الجوانب الأكثر شيوعاً لحالات فشل الأسواق التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصادات الاتحاد الأوروبي، المتقدمة منها أو النامية. وأوضحت أن الاستقرار الاقتصادي الكلي هو شرط ضروري للحد من أوجه عدم اليقين، ولكنه ليس شرطاً كافياً لتهيئة بيئة اقتصادية تُفضي إلى تعزيز المشاريع القائمة على روح المبادرة، والاستثمار والابتكار، وهي القوى المحركة للقدرة التنافسية لا في الحاضر فحسب وإنما في المستقبل أيضاً. وأضافت قائلة إن الإصلاحات الهيكلية تُعتبر ضرورية لإتاحة حيز أكبر للمشاريع الخاصة، وزيادة المنافسة، وتسهيل إنشاء المؤسسات ونموها، وتبسيط الأنظمة وتخفيض تكاليف الامتثال لها، وتأمين توفر الموارد البشرية المؤهلة، وتيسير نشر التكنولوجيات الجديدة.

15- وتابعت قائلة إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه حواجز خاصة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على المعلومات والموارد المالية والموارد البشرية ذات النوعية العالية والتكنولوجيات الجديدة، في حين أن القيود التنظيمية تفرض عليها أعباءً أشد وطأة من الناحية النسبية. وأوضحت أن معالجة هذه القضايا تتسم بأهمية عظيمة بالنظر إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تُشكل، في معظم البلدان، أغلبية المؤسسات وتوفر معظم المنتجات والخدمات وفرص العمل. وأشارت إلى أن وجود قطاع دينامي مزدهر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يُشكل عاملاً رئيسياً بالنسبة لتحقيق النمو والازدهار ويوفر أفضل وسيلة تأمين في مواجهة الصدمات الخارجية التي لا يمكن التنبؤ بها.

16- وأشارت إلى أهمية تيسير التجارة كوسيلة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية، وإلى أسباب إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال التنمية الذي اعتمد في الدوحة. وفي حين أن جميع النقاط الواردة في مذكرة الأمانة المعنونة "كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية" (TD/B/COM.3/53) هي نقاط هامة، فإن تبسيط المستندات، وتبسيط الإجراءات التجارية والجمركية، ومواءمة القواعد والأنظمة، تمثل القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى مناقشة وحلول. وفي سياق المساعدة التقنية، يُشكل برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) مثلاً من أمثلة النجاح على صعيد الإدارة المتكاملة للعمليات الجمركية.

17- ولجعل تيسير التجارة أمراً واقعاً يلزم وجود إرادة والتزام سياسيين وقدرة على التنبؤ وحالة استقرار، وذلك من خلال وجود قواعد ملزمة. فتيسير التجارة يعتبر عنصراً هاماً من عناصر التنمية، ومن شأن النظام القائم على القواعد أن يساعد في اجتذاب الأموال العامة والخاصة لتجديد وتحسين الإدارة العامة والقدرة التجارية. والاتحاد الأوروبي على استعداد لجعل المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات جزءاً لا يتجزأ من مجموعة تدابير منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة.

18- ونظراً لأن استخدام برامج الحاسوب وتصميمها حسب الطلب قد اكتسب دوراً هاماً في تنشيط الفعاليات الاقتصادية من أفراد وشركات وقطاع ثالث وجماعات من المجتمع المحلي في البلدان النامية، يجري التشجيع بنشاط على

استخدام البرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة في العديد من البلدان، وذلك كاستراتيجية إنمائية. وتشكل البرازيل وفيت نام مثالين على البلدان التي تعمل جاهدة لاعتماد تنمية تقوم على أساس استخدام البرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة.

19- وتكلمت ممثلة الهند باسم المجموعة الآسيوية فقالت إنه فيما كانت بعض البلدان الآسيوية في المقدمة في مجال سياسات المنافسة، لا سيما في مجال تطوير التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر، يتزايد الخوف من تقلص مجال سياساتها الوطنية. فصانعو السياسة الذين شاركوا في مفاوضات التجارة والاستثمار الدوليين هم غير صانعي السياسة في العواصم الذين يعنون ببناء قاعدة من المشاريع المحلية القادرة على المنافسة. أما مناقشات الأفرقة في إطار البند 3 من جدول أعمال الاجتماع فلا بد لها من أن تساعد في تحديد سياسات المنافسة التي من الضروري المحافظة عليها وإبقاؤها في البال في أثناء المفاوضات في المستقبل.

20- ويعتبر دور ماليزيا في تشجيع الروابط التجارية مثلاً ممتازاً في آسيا على توفير فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيا، وهذا واحد من أسباب "تقدم" المنطقة. والمجموعة الآسيوية تتطلع إلى مشاهدة عرض الفيديو الذي أعدته الأمانة بالتعاون مع حكومتَي ماليزيا والبرازيل والذي من شأنه أن يركز على المبادرات الناجحة. وهي ترحب بفرصة إجراء مناقشة لسياسة المنافسة وترى أيضاً وجود حاجة إلى ترجمة نتائج المناقشة إلى برامج فعالة للمساعدة التقنية. وفيما تعتبر صلات الأعمال التجارية مثلاً من الأمثلة فإنه لا شك في إيجاد أمثلة أخرى في الأيام الثلاثة القادمة.

21- وأشارت إلى الحالة الراهنة في مجال خدمات النقل الدولي في المنطقة. فقالت إنه برغم وجود بعض أفضل شركات النقل في المنطقة، لا يزال الكثير من موردي خدمات النقل في المراحل الأولى من مراحل تحديث مرافقهم ومعداتهم ونظم الإدارة لديهم بغية تحسين العمليات. أما تحسين التكامل الإقليمي فيمكن تحقيقه والمحافظة عليه من خلال تعزيز الخدمات اللوجستية التي يوفرها موردو الخدمات الوطنيون بغية تعزيز فرص التجارة وتحسين كفاءة النقل. وفي سبيل ذلك، ينبغي التركيز على الجهود الرامية إلى تنسيق إجراءات العبور والجمارك بغية زيادة التجارة والاستثمار. وقام عدد من بلدان المنطقة بصفة مستقلة باتخاذ خطوات لتبسيط وتحديث إجراءات التخليص الجمركي. غير أن تنسيق الإجراءات في المنطقة كلها لا يزال يعتبر تحدياً بسبب عوامل متنوعة مثل تباين المتطلبات الجغرافية والمتطلبات من الهياكل الأساسية، وتباين مستويات التنمية، وتباين القيود التي تواجه الموارد. وقالت إن مجموعتها لاحظت باهتمام حصيلة اجتماع الخبراء الذي عقد مؤخراً بشأن "كفاءة النقل وتيسير التجارة"، وشددت على ضرورة رصد ما يترتب على التدابير الأمنية الأخيرة من آثار في التجارة والنقل في منطقة آسيا. ويمكن للأونكتاد أن يقوم بدور هام في رصد التطورات في هذا المجال وتقييم ما تنطوي عليه أعمال تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية من آثار في البلدان النامية.

22- وأكدت الأهمية والأثر العالمي عن "تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2002". فتنكولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية أخذتا تكتسبان أهمية حيوية متزايدة في الاقتصاد الآسيوي. أما قطاع برامج الحاسوب الهندي الذي يشهد نمواً سريعاً ويقدم مساهمات عظيمة للاقتصاد الوطني فيشكل مثلاً جيداً للمنطقة. وبغية التخفيف من حدة أثر الفجوة الحاسوبية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لا سيما الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان التي تقل عنها نمواً، فإنه ينبغي للحكومات أن تقوم بدور بارز في إيجاد بيئة تمكينية لنمو تكنكولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية وفي وضع استراتيجيات وسياسات مؤاتية لتطوير التجارة الإلكترونية والأعمال التجارية الإلكترونية على الصعيد الوطني. وفي اجتماع الخبراء المعني بـ "استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية: العناصر الأساسية لبيئة تمكينية من أجل التجارة الإلكترونية" (جنيف، حزيران/يونيه 2002) وكذلك في المؤتمر الإقليمي المشترك بين الأونكتاد ولجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ المعني بـ "استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية" (بانكوك، تشرين الثاني/نوفمبر 2002)، التزمت حكومات من منطقة آسيا بتعزيز تطوير تكنكولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية ووضع استراتيجيات لتكنكولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية تشمل جميع العوامل ذات الصلة.

23- وإضافة إلى أعمال الأونكتاد الحالية في مجال التجارة الإلكترونية، تتطلع المجموعة الآسيوية إلى المزيد من المساعدة من الأونكتاد في وضع سياسة واستراتيجية لتكنكولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية وتقييم تنمية التجارة الإلكترونية. وينبغي للأونكتاد أن يوسع نطاق أعماله في مجال إحصاءات ومؤشرات التجارة الإلكترونية وفي تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية في تطوير استراتيجية تكنكولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

24- وتكلمت ممثلة **فنزويلا** باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقالت إن تجربة العديد من بلدان المنطقة تبين أن سياسات الاقتصاد الكلي لم تكن كافية لزيادة مشاركة هذه البلدان في التجارة العالمية. فبدون تحسين القدرة الإنتاجية للمشاريع، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا تستطيع البلدان أن تستفيد من الفرص المتاحة. أما موضوع اجتماع الخبراء المعني بـ "تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية: تمويل التكنكولوجيا" (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2002) فهو موضوع مهم جداً للمنطقة التي تواجه حالياً أزمات اقتصادية.

25- وإحدى العقبات الرئيسية التي تواجه المشاريع في المنطقة صعوبة الحصول على التكنكولوجيا الجديدة والتمويل. وبسبب عدم التيقن وارتفاع التكاليف يعتبر تمويل القطاع الخاص ضعيفاً جداً. ولا بد من أن يكون من نقاط التركيز الأساسية للأونكتاد الحادي عشر تحسين القدرة الإنتاجية لهذه البلدان وتحسين قدرتها التنافسية. أما المناقشات التي تدور في اللجنة فسوف تتيح فرصة ممتازة لبدء الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

26- وقد شهدت المنطقة خلال العقد الماضي إجراء إصلاحات هامة في توفير خدمات النقل وفي مجال الهياكل الأساسية. وركزت هذه الإصلاحات على رفع مستوى الإدارة، وإلغاء الرقابة الحكومية بغية تحسين المنافسة، والتنسيق بين التشريعات والإجراءات على الصعيد الإقليمي، لا سيما من أجل التخصيص والنقل متعدد الوسائط. ورغم أن عملية الإصلاح كانت عملية طويلة ومعقدة، إلا أنها حسّنت القدرة التنافسية لقطاع التجارة الخارجية. واتجه عدد متزايد من الحكومات إلى القطاع الخاص لإدارة الهياكل الأساسية للنقل وللاستثمار بهدف زيادة القدرة التنافسية. وفي المستقبل، سوف تزداد المنافسة بقيام موردي النقل والخدمات اللوجستية العالميين بتوفير خدماتهم من الباب إلى الباب. وينبغي للبلدان أن تكون على استعداد لهذا التطور من حيث مفاوضات منظمة التجارة العالمية وأيضاً من حيث توفير الإطار اللازم للتحويل إلى القطاع الخاص تحولاً مفيداً. وقالت إن مجموعتها تؤيد التدابير الأمنية التي ساهمت في كفاءة النقل الدولي، ولكنها أعربت عن القلق إزاء المبادرات الأمنية التي اتخذت مؤخراً والتي تؤثر على حركة الحاويات. وبما أن هذه التدابير يمكن أن تغير التدفق العادي للتجارة، فإنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليله لأثر هذه التدابير على البلدان النامية.

27- وركزت على الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين التجارة والقدرة الإنتاجية للمشاريع، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا في الوصول إلى أسواق جديدة فحسب بل أيضاً في زيادة الإنتاجية على نحو أكثر فاعلية. وإن الزيادة الكبيرة في عدد مستخدمي "الإنترنت" في البلدان النامية، كما يشير إلى ذلك "تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية 2002" لم تواكب زيادة متناسبة في التجارة الإلكترونية المتولدة في بلدان المنطقة كنسبة مئوية من المجموع العالمي. والمجموعة تشجع الأمانة على مواصلة وتعزيز أعمالها في دراسة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية المستدامة. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تزويد البلدان النامية بالمساعدة في صنع السياسة العامة في مجال التجارة الإلكترونية. وأضافت أن المجموعة ترحب بنتائج اجتماع الخبراء المعني باستراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية في مساعدة البلدان النامية على وضع سياساتها المتعلقة بمجالات ذات الأولوية مثل بناء القدرات، والأطر القانونية والتنظيمية، والإصلاحات القطاعية، وغير ذلك. والمطلوب من اللجنة أن تقدم مساهمات كبيرة لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وأن تولي في ذلك وزناً مناسباً لآثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصادات البلدان النامية.

28- والفروض أن يوفر الأونكتاد للبلدان النامية المساعدة حتى تتمكن من رسم وتنفيذ سياسات ملائمة لخلق القدرات وتكييف الأطر القانونية وإجراء الإصلاحات الاجتماعية في كافة المجالات. والمجموعة تؤيد برنامج تطوير المشاريع "امبريتيك" وتطلب أن يتم توسيعه بحيث يشمل بلدان المنطقة التي لم تستفد منه حتى الآن. وينبغي تعزيز هذا البرنامج ليتيسر له أن يوسع نطاق أنشطته للمساعدة التقنية.

29- وتكلم ممثل بنن باسم أقل البلدان نمواً فقال إن المشاريع تقوم بدور متزايد الأهمية لا في البلدان المتقدمة فحسب بل أيضاً في البلدان النامية، وتحديدًا في أقل البلدان نمواً. وقد اقتضت العولمة تكثيف المشاريع مع البيئة الاقتصادية الدولية من حيث السبل المستخدمة ونوعية المنتجات والخدمات المقدمة. وفي ظل هذه الظروف الجديدة، فإن تحسين القدرة التنافسية للمشاريع ينطوي على اتخاذ الخطوات الأساسية التالية: إيجاد إطار قانوني وتنظيمي مرن ومشجع؛ وبناء القدرة البشرية والمؤسسية؛ وتقديم المنتجات القادرة على المنافسة حقاً من حيث سعرها ونوعيتها. أما الحصول على التمويل وإدارة المخاطر فاعتبرا من العوامل الهامة الأخرى لا بد من النظر فيها لأنها تتيح للمشاريع مزيداً من حرية المناورة بما يعزز القدرة الإنتاجية وتنوع المنتجات المقدمة وزيادة الثقة فيما يتعلق بإجراءات وتدابير المشاريع.

30- أما مرافق وخدمات النقل فتعتبر شاغلاً أساسياً في مجال التنمية. فالعديد من البلدان يواجه قيوداً هائلة في الوصول إلى الأسواق الدولية وذلك بسبب تقلب حالة الطرق والسكك الحديدية، ومحدودية توفر معدات النقل، والإجراءات الإدارية المعقدة. ويمكن لتطوير النقل متعدد الوسائط، بمشاركة الموردين المحليين، أن يكون وسيلة للتغلب على هذه القيود، وأن ييسر بذلك التجارة ويعزز التنمية، على أن يولى الاعتبار الواجب للظروف الخاصة للبلدان الساحلية والجزرية وغير الساحلية.

31- وفيما سلم بما نشأ من فرص عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، أبرز الفجوة الرقمية بين أقل البلدان نمواً وبقية العالم. وقال إن مجموعته تحث على وضع خطة عمل لتطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرات بغية زيادة عدد البلدان التي تستفيد من اقتصاد تكنولوجيا المعلومات. وينبغي للأمانة أن تواصل وتعزيز أعمالها في مجال التجارة الإلكترونية وما تنطوي عليه من آثار قانونية واجتماعية واقتصادية بغية زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية، ويجب توزيع الموارد توزيعاً أمثل دعماً لهذه الجهود.

الفصل الثالث

تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية

(البند 3 من جدول الأعمال)

32- كان أمام اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق

تقرير القدرة الإنتاجية: تمويل التكنولوجيا" (TD/B/COM.3/50 - TD/B/COM.3/EM.16/3)

"تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية: تقرير

أعدته الأمانة" (TD/B/COM.3/51/Add.1 و TD/B/COM.3/51)

ملخص أعده الرئيس

33- قال ممثل الأمانة إن المداولات الجارية في إطار بندي جدول الأعمال سوف تركز على السياسات المتعلقة بالقدرة التنافسية - وتحديدًا طبيعة التدابير التي اتخذها أو التي يمكن أن تتخذها البلدان لبناء القدرة الإنتاجية. وغالباً ما كان هناك اختلال بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الاقتصاد الجزئي وإذا ما أريد لسياسات الاقتصاد الكلي أن تُفلح في النهوض بالتنمية فلا ينبغي أن تُنسى تحسينات الاقتصاد الجزئي. وقد أتاح البند 3 للجنة فرصة تقصي تحسينات الاقتصاد الجزئي الواجب أن تواكب سياسات الاقتصاد الكلي. فإذا ما كانت المشاريع غير قادرة على المنافسة لمدة طويلة فإنها ستفشل ولكن إذا ما كانت الأمم غير قادرة على المنافسة فإنها لا تكف عن العمل، بل إنها ستعاني من انخفاض الإيرادات والاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. ومن الضرورة بمكان تذكر أن القدرة على المنافسة هي ثمرة العمل المقصود وليس ثمرة الصدفة ولا هي باليد الخفية.

34- والمناقشة انطلقت بمشاركة فريق ركز على القضايا المفاهيمية وقضايا السياسة العامة المتصلة بتعزيز القدرة الوطنية على المنافسة. وتم التشديد على أن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن تعتبر مقوماً من المقومات الأساسية لأي استراتيجية تتوخى القدرة على المنافسة. وإذا كان الاستقرار الاقتصادي الكلي وظروف النمو النسبي منذ 10 سنوات خلت كانت أمراً مفروغاً منه في معظم البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا فإن الأزمات المالية التي حدثت بعد ذلك في البرازيل وجنوب شرقي آسيا والأرجنتين والإكوادور أظهرت أن الأمر لم يعد كذلك إطلاقاً.

35- وتم التمييز بين الدرب "العالي" والدرب "الواطي" إلى القدرة على المنافسة. فالدرب الواطي يعتمد أساساً على أسعار الصرف الحقيقية ووحدة تكاليف العمل. ولئن كان هذا يمثل استراتيجية قصيرة الأجل جذابة جداً بالنسبة لمعظم البلدان النامية إلا أنه تبين أن هذه الاستراتيجية غير ملائمة في الأجل الطويل.

36- وفي البلدان النامية تستدعي التدخلات في ميدان السياسة العامة التصدي للعديد من أوجه القصور السوقية ولكن أوجه القصور في مجال التنسيق بالغة الأهمية هي أيضاً. وهناك طلب متزايد على تصميم السياسات الملائمة والمؤسسات التي تعنى بأوجه القصور في مجال التنسيق والتي تجوّهلت حتى الآن. ولم يتم الإفصاح في الكثير من الأحيان عن التدخلات ولم تنسق هذه التدخلات واتبعت نهجاً متقطعاً. على هذا النحو دعت الحاجة إلى بناء القدرة المؤسسية بغية تنسيق واستبقاء الزخم لتنفيذ السياسات المتعلقة بالقدرة على المنافسة.

37- وتم التمييز بين السياسات القطاعية والسياسات الأفقية. وما تزال السياسات القطاعية التقليدية في البلدان النامية مهمة وشائعة خاصة على المستوى التجاري ولكن يمكن أن تتحول في الكثير من الأحيان إلى ممارسات حمائية دفاعية باسم القدرة على المنافسة. لذلك فإن التحول إلى السياسات الأفقية (سياسات الأداة المفردة التي تستهدف مستفيدين عديدين) تحظى بالترحيب ولو أن افتقارها إلى التركيز يجعل أثرها ومفعولها محدودين في الكثير من الأحيان.

38- وتمت الإشارة إلى حقيقة أنه يتيسر تلافي القصور عن التركيز في السياسات الأفقية يمكن تنفيذ صكوك موجهة تكميلية غرضها تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات من خلال مجموعات المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم والشبكات والروابط. فالشركات لا تجدد بمفردها و"العمل الجماعي" لازم لتعزيز قدرة دوائر الأعمال المحلية على المنافسة. والجهات الفاعلة الرئيسية في هذه العملية لا تقتصر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وحدها بل تشمل أيضاً المشاريع الكبيرة الحجم الأجنبية والمحلية على حد سواء.

39- والسياسات الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين الشركات من قبيل التحالفات الاستراتيجية قد تتعارض مع سياسات المنافسة. ومن ناحية أخرى فإن المنافسة المبالغ فيها غالباً ما تنقلب إلى عقبة تعترض سبيل الاستثمار والابتكار والتنمية الاقتصادية الداخلية. وينبغي التصدي لعمليات الموازنة بين المنافسة والقدرة على المنافسة ولا ينبغي تجاهلها أو إهمالها كما هو الشأن في الكثير من الحالات.

40- وعُرضَ جدول علامات التنمية الصناعية الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لتقييم القدرة التنافسية التصديرية. وقد تمت دراسة 57 بلداً نامياً ورُتبت هذه البلدان بحسب ما إذا كانت لاحقة بركب التنمية أو متخلفة عنه. وتم بيان أن السبيل الوحيد لتحقيق تنمية صناعية مستدامة في ظل ظروف المنافسة الجديدة هو سبيل المنافسة عن طريق الابتكار والتعلم. وتدعو الضرورة إلى تحسين المنتجات والعمليات في الصناعات القائمة على أساس متواصل واقتحام المجالات والأنشطة الصناعية الأكثر تعقيداً من الناحية التكنولوجية أينما وُجدت هناك كوة.

41- واتباع الدرب العالي لاكتساب القدرة على المنافسة بدلاً من الدرب الواطئ ليس سهلاً ولا تلقائياً. بل هو يتطلب القدرة على اتخاذ المبادرة وقدرات تكنولوجية وإدارية لا يمكن تطويرها إلا من خلال عملية تعلم طويلة ومعقدة تضطلع بها الشركات والصناعات ومؤيدة بصورة تلقائية بمؤسسات وسياسات. وقد أظهرت الشواهد أنه منذ أوائل التسعينات وعولمة التجارة العالمية مدفوعة بصورة متزايدة بتدفقات التكنولوجيا العالية (في مجالات من قبيل الإلكترونيات والمواد الصيدلانية والتكنولوجيا الإحيائية والفضاء الجوي).

42- وهناك فقط ستة عشر بلداً من أصل 57 بلداً نامياً تناولتها اليونيدو بالدراسة هي بصدد اللحاق بالركب كما يتبين من نمو صادراتها من التكنولوجيا المتوسطة والعالية مقارنة بمجموع الصادرات المصنعة. وهذه البلدان تتركز في شرقي آسيا، وهي المنطقة صاحبة أفضل أداء في تشجيع الحوافز الداخلية والخارجية على اكتساب القدرة التكنولوجية (الاستثمار الأجنبي المباشر، المدفوعات من الإتاوات تطوير المهارات والمرافق الأساسية والجهود التكنولوجية المحلية). وتبدو أفريقيا جنوب الصحراء بشكل مستمر المنطقة الأضعف وشهدت تراجعاً خطيراً في التصنيع.

43- وفي البلدان التي نجحت في اللحاق مؤخراً بركب البلدان الصناعية أمكن للمؤسسات أن تواكب التصنيع وتحسن قدراتها عن طريق اتباعها لاستراتيجية تطلعية تقوم على الابتكار والتعلم، هي بمثابة الدورة المستمرة التي تشتمل على التدابير المتتابعة التالي ذكرها: الربط مع الشركاء ومصادر التكنولوجيا؛ اكتساب زخم محوره التكنولوجيا والمعارف الأجنبية، وتعلم التكيف واستخدام وتحسين التكنولوجيا المكتسبة بغية المضي قدماً وباستمرار نحو الأنشطة الأكثر تعقيداً من الناحية التكنولوجية ونحو قطاعات الصناعة.

44- وفي عمليات التدخل التي حدثت بعد ذلك لوحظ أن السياسات المتعلقة بالقدرة على المنافسة قد تتضارب مع قواعد منظمة التجارة العالمية. فاتفاقيات منظمة التجارة العالمية تضع حدوداً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى نقل التكنولوجيا وإحداث التجمعات والشبكات. والمؤسف أن جدول أعمال الدوحة لم يقل شيئاً تقريباً فيما يتعلق بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الواجب أن تتبع إذا ما أريد للبلدان أن تبني قدرتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة الدولية.

45- وتمت الإشارة إلى أن بوسع الأونكتاد أن يقوم بما يلي:

- أن يعين السياسات الأفقية أو النشطة التي تعزز قدرة البلدان النامية على التغلب على القيود التي تواجهها في مجال العرض في الوقت الذي تحقق فيه الأهداف الاجتماعية والبيئية؛
- تعزيز شبكات السياسات العامة للجهات الفاعلة الرئيسية (الحكومة مؤسسات الدعم المحلية، المنظمات غير الحكومية، والمشاريع التجارية)؛
- مساعدة البلدان النامية على تحسين قدرتها المؤسسية لتنسيق تدخلاتها في مجال السياسة العامة على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

الفصل الرابع

كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين

مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

(البند 4 من جدول الأعمال)

46- كان معروضاً على اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين اشتراك البلدان النامية في التجارة الدولية: المشاكل والإمكانات القائمة فيما يتعلق بتطبيق التدابير المالية لتيسير التجارة" (TD/B/COM.3/52 - TD/B/COM.3/EM.17/3)

"كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية" (TD/B/COM.3/53)

ملخص أعده الرئيس

47- ذُكر ممثل الأمانة، في معرض تقديمه لهذا البند، أهمية النقل وتيسير التجارة كجزء من الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لزيادة التجارة واجتذاب الاستثمار الأجنبي. ثم أشار إلى المذكرة بالقضايا المطروحة التي أعدها الأمانة (TD/B/COM.3/53) والتي أبرزت الخطوات اللازمة اتخاذها على المستويين الوطني والدولي لتحسين القدرة على المنافسة. وفيما تحقق قدر من التقدم في عدد من البلدان ما تزال هناك بلدان عديدة بحاجة إلى تنفيذ برامج تتعلق بإصلاح قطاع النقل وتدابير تيسير التجارة وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة التجارة والتنمية. وقام رئيس اجتماع الخبراء المعني بالكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين اشتراك البلدان النامية في التجارة الدولية: المشاكل والإمكانات القائمة فيما يتعلق بتطبيق التدابير المالية لتيسير التجارة (انظر الوثيقة TD/B/COM.3/52 - TD/B/COM.3/EM.17/3) بتقديم حصيلة مداولات اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر 2002 الذي حضره نحو 100 مندوب. وقد افتتح المناقشة التفاعلية ممثل لشركة نقل بحري رئيسية وأخصائي في تنفيذ برامج النقل وتيسير التجارة. وعرض عضوا الفريق كلاهما بيانات استقرائية توضح أهمية تكاليف النقل في تسويق الصادرات وأبرز الحاجة إلى الاستثمار والإنتاجية المحسنة في هذا القطاع.

48- وفي المناقشة التي تلت ذلك شددت الوفود على أن كفاءة النقل وتيسير التجارة عنصران حاسمان بالنسبة للتنمية. وتعتقد معظم الوفود أنه يلزم إيجاد حلول جامعة ينبغي أن يشترك فيها أطراف عامة وخاصة. وبما أن برامج النقل وتيسير التجارة تؤثر على قدرة البلد على خلق بيئة شفافة وقابلة للتنبؤ بها بالنسبة للتجارة الدولية يجب تكييف حلول التقييم والتنفيذ بحسب الجغرافيا الاقتصادية لكل بلد وهياكله المؤسسية والتكنولوجية. وتم

التشديد كذلك على أن أهداف ومزايا تيسير التجارة أوسع من نطاق مواد الغات الثلاث الجاري مناقشتها في مجلس التجارة بالسلع الأساسية التابع لمنظمة التجارة العالمية فيما يخص المفاوضات المقبلة الممكنة. وتحسين النقل وتيسير التجارة محور أساسي في الجهود الرامية إلى تطوير وتوسيع الأسواق التصديرية للبلدان النامية.

49- وهناك قضية بالغة الأهمية مرتبطة بنقل وتيسير التجارة موضوعها التدابير التي اعتمدت مؤخراً والمتصلة بالأمن والصحة والبيئة. وعلى حين أن التعاون فيما بين الإدارات الجمركية في مجال تقاسم المعلومات قد يساعد على مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب أعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء أثر التدابير الأمنية الأخيرة على تجارتها. وعلى الرغم من أن شركات النقل البحري الرئيسية تمكنت من التكيف مع مقتضيات الإبلاغ الجديدة المتعلقة بالبضائع التي تشحن بالحاويات إلى الولايات المتحدة أُعرب عن القلق إزاء إمكان تهميش بعض البلدان والموانئ. وقالت بعض الوفود إنها ترى أن السياسات والمقترحات الأمنية وكذلك المعايير التقنية المتعلقة بالواردات الزراعية ينبغي أن تقوم على أساس اتفاقات متعددة الأطراف.

50- إن تحسين النقل وتيسير التجارة بهدف تنمية وتوسيع الأسواق التصديرية في البلدان النامية يقتضيان الجمع بين الحلين "الصعب" و"اللين". وفي العديد من الحالات، يكون توفير المرافق الأساسية المادية وهو حل من النوع "الصعب" لا مفر منه ويتطلب استثمارات هائلة تجريبها الحكومات نفسها. وتشمل المصادر التمويلية رأس المال الموفر محلياً وتمويل الديون والمساعدة المالية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وهناك حالات عديدة قامت فيها الشركات العامة/الخاصة بالتمويل الجزئي لمشاريع البنى التحتية الخاصة بالنقل. وإحداث وإنشاء معايير التنمية المكانية التي تتوفر فيها الاستثمارات المتكاملة لضمان تدفق السلع من شأنه أيضاً أن يحفز الاستثمار في المرافق الأساسية للنقل.

51- وفي حالات أخرى أتت الحلول "الليّنة" من قبيل تحسين الكفاءات الإدارية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبسيط الإجراءات ومنح امتيازات التشغيل بنتائج طيبة. وعلى سبيل المثال ساعد في كوبا، تبسيط إجراءات دخول السفن وخروجها على النحو الذي يتمشى مع اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية على تخفيض متوسط الوقت الذي تقضيه السفينة للاستقبال والإرسال بنسبة 87 في المائة على هذا النحو القدرة المينائية. وورد ذكر العمل الذي اضطلعت به المغرب في مجال الإصلاح الجمركي وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمثال إيجابي على تنفيذ التدابير الرامية إلى الحد من تكاليف الصفقات. وشددت الوفود أيضاً على أن الإصلاح الجمركي وتعزيز فعاليات النقل ساعدت إلى حد كبير على تحقيقهما برامج التعاون التقني للأونكتاد (النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع). وإنشاء التجمعات والشبكات لتبادل المعلومات عبر سلسلة النقل يمثل طريقة فعالة أخرى من طرق تيسير التجارة. وأخيراً اعتبرت الاتفاقات الإقليمية مهمة جداً بالنسبة للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر كوسيلة لتيسير التجارة وزيادة النشاط الاقتصادي والحد من تكاليف النقل.

52- ولاحظت وفود عديدة أن المساعدة المقدمة من الأونكتاد من شأنها أن تكون حاسمة في تحديد وصياغة السياسات الرامية إلى تحسين النقل وتيسير التجارة فضلاً عن توفير الدراية التقنية وتدريب الموظفين. ويمكن للتعاون الطويل الأجل مع الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على خلق قدرة مستدامة تمكنها من تخطيط وتنفيذ المبادرات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة. وفيما تتسم المساعدة التقنية بالأهمية تحتاج البلدان النامية أيضاً إلى مساعدة في فهم القضايا الرئيسية ورسم السياسات الملائمة.

53- وأبدت بعض الوفود قلقها بشأن العمل المضطلع به المتصل بتيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية. فالمشاريع الطويلة الأجل والمكلفة اعتبرت غير واقعية بالنسبة للعديد من البلدان النامية. ورداءة المرافق الأساسية والافتقار إلى الأدوات المالية والتقنية من شأنه أن يمنع الكثير منها من الوفاء بالشروط التي تحددها القواعد الملزمة. ومن شأن نهج الخطوة - خطوة أن يكون النهج الأنسب بداية بقواعد المساعي الفضلى والمبادئ التي تمكن البلدان النامية من تحقيق الإصلاحات اللازمة. وتعتقد وفود أخرى أن القواعد الملزمة من شأنها أن تمثل السبيل الوحيد لتأمين تنفيذ تدابير تيسير التجارة وسلمت بالحاجة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في هذا المضمار. وأبدت وفود عديدة رغبتها في أن يؤدي الأونكتاد دور الجسر المتاح للبلدان النامية أثناء المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة وخدمات النقل في منظمة التجارة العالمية.

الفصل الخامس

استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية

(البند 5 من جدول الأعمال)

54- كان معروضاً على اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني باستراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية" (TD/B/COM.3/47 - TD/B/COM.3/EM.15/3)

"ورقة معلومات أساسية بشأن التطورات الرئيسية في مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (TD/B/COM.3/49)

ملخص أعده الرئيس

55- أشار الموظف المسؤول عن فرع التجارة الإلكترونية التابع لشعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، في معرض تقديمه لهذا البند، إلى ورقة المعلومات الأساسية بشأن التطورات الرئيسية في مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TD/B/COM.3/49) وتقرير اجتماع الخبراء المعني باستراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية (TD/B/COM.3/47 - TD/B/COM.3/EM.15/3). وقدم استعراضاً عاماً للاتجاهات العالمية الأخيرة في استخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية، مع التركيز على البلدان النامية، ولخص المجالات الحاسمة التي ستنظر فيها اللجنة. وأشار إلى أهمية تجميع بيانات موثوقة بشأن التجارة الإلكترونية في البلدان النامية كأساس لصياغة السياسات والاستراتيجيات الملائمة للتجارة الإلكترونية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشدد على أهمية برمجيات المصدر المفتوح ومزاياه المحتملة بالنسبة للبلدان النامية. وشدد كذلك على أهمية قضايا الأمن والقضايا القانونية فضلاً عن الهياكل الأساسية وخدمات التمويل الإلكتروني، التي تعتبر مفتاحاً لتوسع التجارة الإلكترونية. وأشار إلى أن حصيلة الدورة السابعة للجنة تشمل تحديد السياسات الرئيسية الممكن أن تعتمد عليها البلدان النامية في استراتيجيتها الإلكترونية فضلاً عن التدابير اللازمة اتخاذها على المستويين الوطني والدولي لتعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية. وبوسع اللجنة أيضاً أن تدبر الأفكار التي أُبدت في الجلسة العامة الافتتاحية فيما يتعلق بالحاجة إلى بناء القدرات والتعاون التقني وإثارة الوعي وتعزيز التجارة الإلكترونية والدراسات الإحصائية التحليلية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في التنمية الاقتصادية والقدرة على المنافسة. واقترح أن تبين اللجنة ضرورة أن يساهم الأونكتاد في عمل مؤتمر القمة العالمي لجمع المعلومات وبخاصة كون الجوانب والآثار الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبحث البحث الملائم في إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة.

56- وقدم الموظف المسؤول عن شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة استنتاجات اجتماع الخبراء المعني باستراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية. وشدد على حاجة البلدان النامية إلى إصلاحات تُدخل على السياسات بحسب أوضاع كل بلد والاستراتيجيات التجارية بغية الاستفادة استفادة كاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية. وأكد أيضاً على حتمية الحاجة إلى تبسيط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء على صعيد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أو برامج المساعدة التقنية المقدمة من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية.

قياس التجارة الإلكترونية

57- كُرس الجزء الأول من المناقشة المتعلقة بالبند 5 لموضوع قياس التجارة الإلكترونية. إذ إن من الأهمية الحاسمة، عند تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية، معرفة الكم التجاري الذي يُنداول فعلاً في بلد ما فضلاً عن حالة نموه وتطوره. ومن شأن مؤشرات وإحصائيات التجارة الإلكترونية أن تساعد واضعي السياسات على وضع استراتيجياتهم بشكل أفضل من خلال تعيين الفجوات والمحلات التي هي بحاجة إلى تحسينات. ولذلك تُعتبر المعلومات الأساسية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية من طرف المشاريع التجارية والمستهلكين على جانب من الأهمية لتقييم الأثر الراهن والمحتمل للاقتصاد الرقمي ومن ثم تقييم تأثير الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية.

58- وسلّمت الوفود بأن الافتقار إلى البيانات المتوفرة بسهولة بشأن استخدام قطاع الأعمال التجارية والأسر المعيشية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك التجارة شكّل عقبة كأداء في طريق تحديد المجالات ذات الأولوية لاتخاذ تدابير بشأن السياسات العامة. ولا توجد هناك سوى حكومات قليلة تنتمي أساساً إلى البلدان الأكثر تقدماً ممن بدأ بتطوير وجمع البيانات والمؤشرات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. وما هو معروف عن حجم وسمات التجارة الإلكترونية في البلدان النامية ضئيل المقدار.

59- وقد كانت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي السبّاقة إلى مباشرة عمل على المستوى الدولي يتعلق بتحديد وقياس التجارة الإلكترونية. وأفاد ممثل هذه المنظمة بأن عدداً من البلدان قد شرع في تجميع إحصاءات التجارة الإلكترونية وهذه البلدان تستفيد بالفعل من النتائج وهي الآن في وضع يسمح لها بالتثبت من البيانات الحقيقية بالاستناد إلى البيانات التي استخدمت في التنبؤ بمعدلات نمو غير واقعية. وأشار وفد واحد إلى أن منتجاً من منتجات استعراض التجارة الإلكترونية للوحدة الاقتصادية لبلدان التعاون التقني في ميدان التنمية المضافة.

60- وقال واحد من الوفود إن بعض البلدان النامية في المنطقة الآسيوية قد شرع في اتخاذ التدابير المتعلقة بالقياس الإلكتروني. فعلى سبيل المثال هناك عدد من البلدان التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأفريقيا تبذل

كل جهد للمواءمة بين هُوجها في ميدان القياس الإلكتروني. وبرهنت استعراضات التجارة التي تم الاضطلاع بها أن معظم المشاريع التجارية لا تزال في مرحلة توفير المعلومات حول الإنترنت ولم تتقدم بعد لكي ترم صفقات إلكترونية بصورة مباشرة أو تقوم بتجارة إلكترونية كاملة الجوانب.

61- واتفقت الوفود على أهمية وضع إحصاءات موثوقة ومؤشرات تتعلق بالتجارة الإلكترونية. والآن وقد بدأ العديد من البلدان، بما فيها البلدان النامية، بوضع استراتيجيات إلكترونية وطنية فإن من الأهمية بمكان تضمين هذه الاستراتيجيات برامج لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في تلك الاستراتيجية. وقد لوحظ أن بوسع الأونكتاد أن يوفر محفلاً مفيداً للإتيان بخبراء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية يشتركون في وضع برامج ومؤشرات لجمع البيانات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

البرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة

62- ركّزت المناقشة على مميزات البرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة والآثار المترتبة على استخدامها في السياسات العامة ودور الهيئات الوطنية والدولية في أنشطة البرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة، واستخدام هذه البرمجيات في المؤسسات والأعمال التجارية. وتمت الإشارة إلى أن تنظر الحكومات في وضع استراتيجيات جيدة الصياغة لهذه القضية نظراً لأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها متعددة. كما تم التصدي لقضايا حرية الوصول إلى البيانات العامة وأمن هذه البيانات. وهناك مسائل أخرى تمس المناقشة المتصلة بالسياسة العامة كانت تتعلق بالاستثمارات اللازمة في البرمجيات وكذلك بالمعدات بغية تجسير الهوة الرقمية. وقد تسببت القرصنة المتفشية في البرمجيات إلى تهميش هذه القضية في الماضي ولكن الحرص الأشد على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية قد سلط عليها الأضواء من جديد. والبرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة يجب اعتبارها بوصفها عنصر استراتيجية إلكترونية بحكم ما يُدعى من تفوقها التقني وأمنها وطابعها المفتوح الملازم لها وقابليتها للتكيف خاصة على صعيد معالجة البيانات من جانب المؤسسات الحكومية. وهناك استراتيجية ممكنة تتمثل مقوماتها الأساسية في البحث والتطوير والإدارة الإلكترونية السديدة والأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية. ومن شأن هذه الأهداف أن تثير بدورها أسئلة حول الحفاظ على بيئة للخيار وإلى أي مدى يمكن للسياسات العامة أن تذهب في دعمها خاصة فيما يتعلق بتمويل أنشطة البرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة.

63- ونوقشت الأهداف الإنمائية في سياق مساعدة الأفراد وتحول المنظمات والأعمال التجارية من مجرد الجهة المستخدمة أو المتلقية للتكنولوجيا إلى جهات موردة محلية وربما إقليمية أو عالمية في نهاية المطاف. وبيّنت المناقشة أن البرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة شائعة في الأعمال التجارية والإدارة العامة الأوروبية وأن كثافة استخدامها متمشية مع اعتماد البرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة من قبل دوائر البرمجة والبحث والتطوير في مجال البرمجيات. كما نوقشت مسألة تكلفة الملكية وتمت الإشارة إلى أن هذه المسألة ليست على جانب كبير من الأهمية في البلدان النامية حيث تكون تكاليف اليد العاملة منخفضة نسبياً. ومعظم التكاليف مرتبطة بالتدريب نتيجة لاعتماد البرمجيات الحرة

المفتوحة الشيفرة أو للتحوّل إلى هذه البرمجيات. ومن وجهة نظر استراتيجية التنمية الاقتصادية يمكن للبرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة أن تكون أكثر تغييراً نظراً لأن تأثيرها على تطوير القدرة البشرية المحلية تأثير أقوى.

والافتقار إلى الموارد البشرية في المراحل الأولية يمكن أن يشكل مشكلة عويصة في اعتماد البرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة. بيد أنه تمت الإشارة إلى أن اعتماد هذه البرمجيات في حد ذاته يمكن أن يعالج بصورة منفصلة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجية تنمية التجارة الإلكترونية. والطلبة الذين يتابعون دراسات علوم الحاسوب في المعاهد التي تستخدم بصورة أساسية برمجيات غير البرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة نزعت في نهاية المطاف إلى تعلّم كيفية "اتباع قائمة الخيارات" ولم تكتسب ما يلزم من الفهم التقني العميق والمعرفة لتشكّل مشروع أو صناعة برمجيات قابلة للاستدامة. واستخدام البرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة يمكن أن يشجع المستخدمين على أن يكونوا مبتكرين. وتمت الإشارة إلى انعدام حقوق الملكية التقييدية التي لا يُسمح بها في إطار الترخيص للبرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة باعتبارها حافزاً على تنمية القدرة التصديرية لمنتجات البرمجيات في البلدان النامية. والبرمجيات الحرة المفتوحة الشيفرة ملائمة بوجه خاص لنموذج تجاري لإنتاج التطبيقات التي تصمم على نحو يستجيب لاحتياجات محددة.

قضايا عامة

64- على حين أشارت بعض الوفود إلى القيود التي تواجهها أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية في توسيع استخدام التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (وهي قيود تشمل عدم كفاية الموارد البشرية والمالية أو الوصول إلى الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية) كان هناك اتفاق عام بشأن الدور المهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وأشار أحد الوفود إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية توفر للبلدان الأفريقية بعض الكوآت للنهوض بالتنمية مثل السياحة وتسويق المنتجات الزراعية والطب التقليدي. والترويج للتجارة الإلكترونية كفيّل بأن يمكن البلدان الأفريقية من تعزيز قدرتها التنافسية والحدّ من تكاليف النقل وتحسين لوجستياتها.

65- وعلّقت بعض الوفود على جهودها الخاصة الرامية إلى النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدانها - وذلك من خلال برامج لربط المدارس بالإنترنت وتطوير برامج تدريبية ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة وصول عامة المستخدمين إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدانها، على سبيل المثال.

66- وتم الإعراب عن التقدير العام للعمل التحليلي الذي أجراه الأونكتاد بشأن التجارة الإلكترونية والتقارير والوثائق التي أعدت حول هذا الموضوع. وتم تأكيد دور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على وضع سياسات سليمة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية بوسائل منها تهيئة بيئة تمكينية ناظمة للتجارة الإلكترونية. وقُدّم اقتراح بأن يعزّز الأونكتاد مساعدته التقنية في هذا المجال عن طريق بناء القدرة التي من شأنها أن تعزّز المستوى التنافسي للبلدان النامية مع أخذ بيئة ما بعد مؤتمر الدوحة بعين الاعتبار.

الفصل السادس

تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها، بما في ذلك

متابعة ما بعد مؤتمر الدوحة

(البند 6 من جدول الأعمال)

67- كانت الوثيقة التالية معروضة على اللجنة للنظر في هذا البند:

"تقرير مرحلي بشأن تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها في دورتها السادسة، بما في ذلك

متابعة ما بعد مؤتمر الدوحة" (TD/B/COM.3/54)

ملخص أعده الرئيس

68- كان التقرير المرحلي الذي أعدته الأمانة (الوثيقة TD/B/COM.3/54) معروضاً على اللجنة للنظر في هذا البند. وأكملت الأمانة المعلومات الواردة في التقرير بعروض قدمت عن التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي، والمسائل المتعلقة بنوع الجنس، والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وآثار اجتماع الدوحة الوزاري على أعمال اللجنة.

69- وعلم المندوبون أن عدداً كبيراً من القراء قد اطلع بالفعل على آخر عدد (2002) من وثيقة استعراض النقل البحري (نُقل حوالي 20 000 نسخة مباشرة من البرنامج الحاسوبي في غضون ستة أسابيع). وتضمنت هذه النشرة معلومات عن الجوانب الاقتصادية والتجارية والقانونية للتجارة الإلكترونية التي تؤثر على خدمات النقل الدولي. وفي مجال التدريب، أسهم المعهد الدولي لإدارة اللوجستيات والتابع لمدرسة البوليتكنيك الاتحادية في لوزان في تنقيح وتنظيم دورة تدريبية بشأن النقل المتعدد الوسائط واللوجستيات تغطي التجارة الإلكترونية والنقل لصالح أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، قدم خبراء من قطاع الموانئ في إسبانيا وإندونيسيا وبلجيكا المساعدة لإعداد دورة تدريبية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دوائر الموانئ.

70- وفيما يتعلق بمتابعة ما بعد اجتماع الدوحة في ميدان تيسير التجارة، تلقت اللجنة معلومات عن التقدم المحرز بشأن اقتراحات المشاريع وبناء التوافق في الآراء وأنشطة التدريب. وستمول النمسا ثلاث حلقات عمل لصالح أقل البلدان نمواً وسيتم تنظيم هذه الحلقات بالاشتراك بين الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في أديس أبابا وداكار وفيينا. وبناء على طلب عدة وفود واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، قامت الأمانة بدور لتعزيز التعاون فيما بين إدارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لدى إنجازها لعملها في مجال تيسير التجارة.

وعقد اجتماعان في جنيف وأنشئ موقع مشترك على الشبكة (www.un-tradefacilitation.net) لتبادل المعلومات. وأعربت الوفود عن ارتياحها الكامل لهذا التعاون.

71- وعلمت اللجنة أن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ والتابع للأونكتاد قد انتهى من وضع المبادئ التوجيهية لأعمال المحاسبة التي ستقوم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأجرى الفريق مداولات بشأن المبادئ التوجيهية المقترحة، وستصدر المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية متى أدرج رئيس الفريق المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ جميع التعليقات فيها.

72- وعلمت اللجنة أيضاً أن الأونكتاد قد ساعد البلدان في تحسين سبل حصول مشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل وذلك بعقد حلقات عمل لحفز الحوار بين القطاعين العام والخاص للقضاء على قصور الأسواق عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبإسداء المشورة إلى الحكومات في مجال السياسة العامة. وناقش مديرو برنامج تطوير المشاريع "إمبريتيك" خلال الاجتماع السنوي للبرنامج في عام 2002 الخبرات المكتسبة من الجمع بين الخدمات المالية والخدمات غير المالية وعمموا اتفاقات نموذجية تمت بين المصارف والشركات التي تقدم الخدمات لتنمية الأعمال التجارية. وشرعت وزارة الخارجية في فرنسا، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والوكالة النمساوية للتعاون الإنمائي والأونكتاد في إجراء دراسات بشأن هذا الموضوع في بنن والسنغال والكاميرون والمغرب. وكان موضوع اجتماع الخبراء الذي عقد في العام الماضي تمويل التكنولوجيا.

73- وأدرجت منتجات وآليات مالية مبتكرة في برامج الأونكتاد بشأن التعاون التقني. وتمثل أفضل مثالين في برنامج إمبريتيك غانا، الذي استحدث ستة أنواع من الخدمات لتيسير حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل، وبرنامج إمبريتيك كولومبيا، الذي بدأ في تطبيق اتفاق أبرم مع وكالة لضمان الائتمان كي توافق المصارف على الخطط التجارية المعتمدة من برنامج إمبريتيك كضمانة إضافية.

74- وقام الأونكتاد بتنفيذ أنشطة لمساعدة الحكومات الراغبة في بدء برامج لإقامة الروابط أو في تعزيز هذه البرامج. ومن أمثلة هذه البرامج برنامج نموذجي نفذ في إثيوبيا وأوغندا لمساعدة سيدات الأعمال في تأسيس الروابط، واجتماع مائدة مستديرة بشأن تأسيس روابط تجارية في البرازيل عقد في المنتدى المصغر التابع لمصرف تنمية البلدان الأمريكية، وشريط فيديو لعرض عملية إقامة الروابط في ماليزيا. وعقد الأونكتاد دورات لأفرقة خبراء بشأن تأسيس روابط تجارية خلال انعقاد الاجتماع السنوي للرابطة العالمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في عام 2002 والندوة بشأن الميثاق العالمي للأمم المتحدة وقطاع الأعمال السويسري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ. وتولى الأونكتاد أيضاً تنظيم استعراض برامج إقامة الروابط التجارية للجنة الوكالات المانحة من أجل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفضلاً عن ذلك، وقع الأونكتاد وشركة

أونيفلر على مذكرة تفاهم تنص على قيام موظفي شركة أونيفلر بمساعدة الأونكتاد في إنشاء دائرة لإسداء المشورة بشأن إقامة الروابط التجارية.

75- وأعربت عدة بلدان نامية عن تقديرها للمعلومات غير الرسمية التي تلقتها بشأن التطورات الأخيرة التي شهدتها برنامج إمبيرييك وطلبت إدراج هذه المعلومات المستوفاة في الجدول الزمني العادي للجنة في العام القادم بدلاً من بقائها كحدث جانبي.

76- وفيما يتعلق بتوصيات اللجنة بشأن مراعاة المنظور الجنساني، علم المندوبون أنه تم تعيين مراكز تنسيق الشؤون المتعلقة بنوع الجنس في كل شعبة من شعب الأونكتاد. وأصدر الأونكتاد نشرة *أقل البلدان نمواً: بناء القدرات من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية* (UNCTAD/LDC/Misc.74)، وتضمنت عدة نشرات جديدة فرعاً عن مراعاة المنظور الجنساني. (على سبيل المثال، أدرجت دراسة عن "تحرير التجارة، والجنسانية والفقر في المناطق الريفية في أقل البلدان الأفريقية نمواً في تقرير *أقل البلدان نمواً لعام 2002*، ودراسة عن "نوع الجنس والتجارة الإلكترونية والتنمية" في تقرير *التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2002*). واستجابة للتوصية المتعلقة بتحسين سبل حصول سيدات الأعمال على التمويل والتمويل الإلكتروني، نظر اجتماع خبراء الأونكتاد بشأن تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني لتعزيز تنمية المشاريع، في المشاكل التي تواجهها صاحبات المشاريع في الحصول على الائتمان. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الأونكتاد بالإشراف على برامج تدريب وتوجيه محددة تستهدف صاحبات المشاريع وبتجميع قاعدة بيانات لتعزيز شبكات سيدات الأعمال ورابطات الأعمال. وتعاون الأونكتاد، لدى قيامه بذلك، مع منظمات شتى واستهدف أقل البلدان نمواً. وختاماً، أشار ممثل الأمانة إلى عمل محدد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونوع الجنس: الدراسة المشار إليها أعلاه بشأن "نوع الجنس والتجارة الإلكترونية والتنمية" ورد في تقرير *التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2002*؛ وزود الأونكتاد الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بمدخلات لتقديم توصيات إلى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن مراعاة المنظور الجنساني عند وضع السياسة العامة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وأدرج الموضوع المتعلق بنوع الجنس في اجتماع الخبراء بشأن استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية (تموز/يوليه 2002) وفي المؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن استراتيجيات التجارة الإلكترونية (تشرين الثاني/نوفمبر 2002).

77- وفيما يتعلق بمتابعة ما بعد مؤتمر الدوحة في ميدان التجارة الإلكترونية، وردت الإشارة مرة أخرى إلى الاجتماع الوزاري بشأن استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية. وركز الاجتماع على الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية والتدريب على التجارة الإلكترونية؛ القضايا القانونية والتنظيمية؛ والاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية وسبل الوصول. وانصب التركيز على الروابط وأوجه التفاعل بين

استراتيجيات التجارة الإلكترونية والجوانب الأخرى في استراتيجيات التنمية الوطنية. وعلمت الأمانة أيضاً بأنه تم عقد حلقتين دراسيتين إقليميتين بشأن التجارة الإلكترونية، واحدة لصالح أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي في كوراتشاو (جزر الأنتيل الهولندية) في حزيران/يونيه 2002، والأخرى في بانكوك (تايلند) في تشرين الثاني/نوفمبر 2002. وتخطط الأمانة للقيام في عام 2003 بعقد ثلاث حلقات دراسية إقليمية أخرى - واحدة في أفريقيا في حزيران/يونيه، وواحدة لأوروبا الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر، وواحدة لأمريكا اللاتينية في تشرين الثاني/نوفمبر. وأبلغت الأمانة اللجنة أيضاً بصدر تقريرها عن التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2002. وتجري الأعمال التحضيرية لإصدار تقرير عام 2003. وختاماً، أبلغت الأمانة اللجنة بأنها اشتركت في قوة عمل الأمم المتحدة/مركز التجارة الدولية وفي الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وفي عدد من اللقاءات الإقليمية والوطنية التي قدمت فيها خدمات استشارية في مجالات مثل القضايا القانونية والتنظيمية والتمويل الإلكتروني. وأعربت الأمانة عن تقديرها لحساب التنمية الذي سمح بتمويل عدد من أنشطتها.

78- واستجابة لتوصية اللجنة بتنظيم منتديات منتظمة لزيادة الوعي بالتمويل الإلكتروني، نظم الأونكتاد لقاءً جانبياً عن "التمويل الإلكتروني من أجل التنمية" خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي بشأن تمويل التنمية، في مونتيري (المكسيك) في آذار/مارس 2002. وشدد المؤتمر في التوصيات التي قدمها إلى أصحاب المصالح لتمويل التنمية على أن التمويل الإلكتروني يمكن أن يحل محل الوساطة المالية التقليدية، وعلى أن له آثاراً على عملية التنمية.

79- وعقدت دورة كاملة عن التمويل الإلكتروني في كل من المؤتمرين الإقليميين اللذين عقدا في كوراتشاو وبانكوك بشأن التجارة الإلكترونية والتنمية، ودارت مناقشات حول المدفوعات الإلكترونية وغيرها من تقنيات التمويل الإلكتروني في المنطقة، خاصة حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل بالوسائل الإلكترونية. وتضمن تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2002 فصلاً عن "التمويل الإلكتروني من أجل التنمية: الاتجاهات العالمية والخبرات الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة" كان ثمرة الجهود المشتركة التي بذلها موظفو الأونكتاد والخبراء في مجال البحث.

80- واستجابة لتوصية اللجنة بإدراج جوانب التمويل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية الأكثر صلة باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالمساعدة التقنية، فقد دعم الأونكتاد الشراكة بين الاتحاد العالمي للنقاط التجارية ووكالة التأمين الائتماني المباشر وتقدير درجة الملاءة ومن ثم بناء الثقة في المعاملات الإلكترونية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الفصل السابع

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة والبيانات الختامية

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

81- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في 27 شباط/فبراير 2002 توصياتها المتفق عليها (انظر الفصل الأول).

البيانات الختامية

82- قال ممثل تايلند متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين إن مجموعته تشعر بالارتياح إزاء التوصيات المتفق عليها التي قدمت في الاجتماع. وأضاف قائلاً إن من المفيد الحصول في الاجتماع القادم للجنة على معلومات عن البرامج الأخرى للتعاون التقني مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع وبرنامج إمبريتيك.

83- وقال ممثل فنزويلا متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي إن عمل الأونكتاد يجب أن يراعي حاجة البلدان النامية إلى الحفاظ على حيز السياسة العامة التي تتوخاها.

84- وقال ممثل اليونان متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي إن مجموعته تشعر بالرضا إزاء النتائج التي حققها الاجتماع.

85- وقالت ممثلة الهند متحدثة باسم المجموعة الآسيوية إن الأمل يحدو مجموعتها في أن تترجم نتائج مناقشات الاجتماع إلى برامج مفيدة للمساعدة التقنية. وأنه ينبغي للبحوث التي يجريها الأونكتاد والتحليلات التي يقوم بها في مجال السياسة العامة أن تستمر في مساعدة البلدان النامية على الحفاظ على حيز السياسة الوطنية العامة التي تنتهجها وذلك بزيادة بحث إمكانية التوفيق بين سياسات المنافسة الوطنية والتعهدات المتعددة الأطراف. وينبغي للأونكتاد أن يتصدى لموضوع النقل التجاري والتكنولوجيا بجانب دراسات الحالة التي نفذت في البلدان النامية، وأن يضع نصب عينيه، لدى رصد التطورات المتعلقة بكفاءة النقل وتيسير التجارة، آثارها على البلدان النامية وأن يراعي التفاوت في مستويات تنميتها.

86- وقال ممثل بنن متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً إن تنفيذ المقررات المتخذة في الاجتماع يجب أن يتم مع مراعاة الآفاق المرتقبة لأقل البلدان نمواً.

87- وأعرب ممثل زمبابوي، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، عن الأمل في أن تؤمن الأمانة تنفيذ الاستنتاجات التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع.

88- وقال ممثل بنما إن دعم الأونكتاد على درجة كبيرة من الأهمية لتنمية بلدان أمريكا اللاتينية. وإن تنمية موارد بشرية جديدة من شأنها أن تتيح فرصاً جديدة لاقتصادات هذه البلدان.

89- واعتبر ممثل سويسرا أن النتائج التي حققها الاجتماع نتائج إيجابية. وقال إن عدداً من التقارير التي قدمها أعضاء أفرقة الخبراء كان مثيراً للاهتمام، وإن اتسام عروض أخرى أحياناً بسمة تقنية كبيرة أمر يمكن فهمه لأن الموضوع ذاته تقني إلى حد كبير. والاجتماع حقق نتائج ملموسة جداً في غضون الإطار الزمني المعقول الذي دام ثلاثة أيام ونصف اليوم وهذا جدير بالثناء. وقدر بوجه خاص انفتاح الأمانة في تفاعلها مع المندوبين.

الفصل الثامن

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

90- عقدت الدورة السابعة للجنة المشاريع وتيسير التجارة والتنمية بقصر الأمم في جنيف، في الفترة من 24 إلى 27 شباط/فبراير 2003. وعقدت اللجنة خلال هذه الدورة جلستين عامتين وسبع جلسات غير رسمية. وافتتح السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، الدورة في 24 شباط/فبراير 2003.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

91- انتخبت اللجنة في جلستها العامة التي عُقدت في 24 شباط/فبراير 2003 أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	سعادة السيد ناثان إيرومبا (أوغندا)
نواب الرئيس:	السيد حبيب ولد حيمث (موريتانيا)
	السيد بافل هيرمو (سلوفاكيا)
	السيد فرانسوا ليجيه (فرنسا)
	السيد خوليو فاسكيز روك (كوبا)
	السيد إيرهارد فون شوبارت (ألمانيا)
المقرر:	السيد ترونغ تربو دوونغ (فيت نام)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

92- في الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/48. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الدورة السابعة على النحو التالي:

1- انتخاب أعضاء المكتب

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- 3- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية
- 4- كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية
- 5- استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية
- 6- تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها، بما في ذلك متابعة ما بعد مؤتمر الدوحة
- 7- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة
- 8- مسائل أخرى
- 9- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة

(البند 7 من جدول الأعمال)

- 93- وافقت اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في 27 شباط/فبراير 2003 على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة (انظر المرفق الأول) وعلى الموضوعات التي سيجري ستناولها في اجتماعات الخبراء في عام 2003 (انظر المرفق الثاني).

هاء- اعتماد التقرير

(البند 9 من جدول الأعمال)

- 94- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية مشروع تقريرها (TD/B/COM.3/L.24) رهناً بإدخال أية تعديلات على ملخصات البيانات، وأذنت للمقرر باستكمال التقرير في ضوء المداولات التي جرت في الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة

- 1- انتخاب أعضاء المكتب
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- 3- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية
- 4- كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية
- 5- استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية
- 6- تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها
- 7- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للجنة
- 8- مسائل أخرى
- 9- اعتماد تقرير اللجنة

المرفق الثاني

الموضوعات التي ستتناولها اجتماعات الخبراء في عام 2003

قياس التجارة الإلكترونية باعتبارها أداة لتنمية الاقتصاد الرقمي

1- يستزايد عدد البلدان التي تقوم بوضع استراتيجيات وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية زيادة سريعة اعترافاً منها بالفوائد التي يمكن أن تحققها التجارة الإلكترونية باعتبارها محركاً للنمو والتنمية. بيد أن ما أعاق أساساً تعيين مجالات السياسة العامة التي ينبغي التدخل فيها على سبيل الأولوية، ورصد وتقييم وإعداد استراتيجيات التجارة الإلكترونية ومقارنة الاقتصادات الوطنية باقتصادات بلدان أخرى هو قلة البيانات المتوفرة في الحال بشأن التجارة الإلكترونية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجه عام. ولم يشرع سوى عدد قليل من الحكومات التي هي أساساً حكومات البلدان الأكثر تقدماً، في وضع وجمع بيانات ومؤشرات عن التجارة الإلكترونية، في حين لا تتوفر من المعلومات عن حجم وسمات التجارة الإلكترونية في البلدان النامية إلا القليل.

2- وسيضم اجتماع الخبراء هذا ممثلين عن البلدان المتقدمة والبلدان النامية وعن الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بقياس التجارة الإلكترونية. وسيتيح الاجتماع إطاراً فريداً لإدماج وجهات نظر البلدان النامية في المناقشات القائمة والمبادرات المتعلقة بوضع إحصاءات ومؤشرات للاقتصاد الرقمي. وسيستنى للخبراء مناقشة الأعمال القائمة على المستوى الدولي، وتحليل الخبرات الوطنية والإقليمية، واقتراح أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية لقياس التجارة الإلكترونية، من منظور بلد نام. وسيستنى لهم أيضاً النظر في الحاجة لمزيد العمل على إنشاء قاعدة بيانات دولية بشأن التجارة الإلكترونية وتقييم احتياجات البلدان للحصول على المساعدة التقنية فيما يتعلق بوضع برامج لتجميع الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

تنمية خدمات النقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية

3- إن خدمات النقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية خدمات أساسية لتنمية التجارة الدولية لأنها تضاعف كفاءة النقل وتقلل من ثم تكاليف المعاملات وتيسر التجارة. بيد أن هذه الخدمات ليست متاحة على نطاق واسع في البلدان النامية بسبب عجز الموردين المحليين عن الوصول إلى الأسواق الخارجية وعدم كفاية الأطر المؤسسية والقانونية القائمة في كثير من الحالات لإقامة روابط فعالة مع متعهدي النقل على الصعيد العالمي. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات لتذليل هذه العقبات (أ) سياسات الدعم لتعزيز القدرات التجارية والتكنولوجية والإدارية المحلية لمضاعفة القدرة التنافسية للموردين المحليين، و(ب) تدابير لبناء الأطر المؤسسية والقانونية الملائمة

التي تزيد درجة اليقين وتسمح بقيام شراكة فيما بين الشركات الوطنية والإقليمية والشركات الدولية الرئيسية التي تقدم الخدمات اللوجستية. وسيقوم اجتماع الخبراء باستعراض التطورات الأخيرة في مجال النقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية وبحث آثارها على البلدان النامية، وما تتيحه هذه التطورات من فرص للبلدان النامية، وبالذات أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة، للاستفادة من هذه الخدمات لتوسيع نطاق تجارتها.

سياسات وبرامج لتطوير التكنولوجيا والتحكم فيها، بما في ذلك دور الاستثمار الأجنبي المباشر

4- إن اللجنة وقد استمعت إلى فريق الخبراء المعني بالقدرة التنافسية وأحاطت علماً بأن 16 بلداً نامياً تحرز تقدماً بفضل المساعدات التي تحصل عليها في إطار سياسات تعتمد رفع مستواها التكنولوجي، ترحو من اجتماع الخبراء القادم النظر في القضايا التالية في إطار هذا الموضوع الشامل: التغييرات الواجب إدخالها على السياسة العامة للنهوض بالمستوى التكنولوجي، بما في ذلك نقل التكنولوجيا؛ تطوير التكنولوجيا والتحكم فيها لاستيفاء المعايير الدولية بشأن النوعية وشروط التصديق؛ وتدابير تشجع على اتخاذ إجراءات جماعية فيما بين الجهات الفاعلة (الحكومات المحلية والحكومات المضيفة، ووكالات الدعم، والشركات الكبيرة والصغيرة) "لإقامة الروابط" وممارسة التأثير و"التعلم"، بما في ذلك اتخاذ تدابير مالية وضريبية.

المرفق الثالث

الحضور*

1- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة:

سلوفاكيا	الاتحاد الروسي
السنگال	إثيوبيا
سويسرا	الأرجنتين
صربيا والجبل الأسود	الأردن
الصين	إسبانيا
العراق	إكوادور
عمان	ألمانيا
فرنسا	إندونيسيا
الفلبين	أنغولا
فنزويلا	أوغندا
فنلندا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
فييت نام	إيطاليا
الكاميرون	باراغواي
كندا	البرازيل
كوبا	بربادوس
كولومبيا	البرتغال
كينيا	بنما
مالطة	بنن
ماليزيا	بوركينافاسو
مدغشقر	بولندا
مصر	بيرو
المغرب	بيلاروس
المكسيك	تايلند
موريتانيا	تركيا
نيكاراغوا	ترينيداد وتوباغو
الهند	تونس
هولندا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية مولدوفا
اليابان	رومانيا
اليونان	زمبابوي
	سانت فنسنت وجزر غرينادين

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.3/INF.7

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
الجماعة الأوروبية
جامعة الدول العربية
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
منظمة الوحدة الأفريقية

3- وكانت وكالة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو

4- وكانت الوكالة المتخصصة التالية والمنظمة ذات الصلة ممثلتين في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
شبكة العالم الثالث
الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

الفئة الخاصة

الرابطة الدولية للنقل المتعدد الوسائط

6- وحضر الدورة أعضاء أفرقة الخبراء التالية أسماؤهم:

السيد فيليب إيغران، رئيس، قطاع "تكنولوجيات البرمجيات الحاسوبية"، برنامج بحث وتطوير
تكنولوجيات مجتمع المعلومات، اللجنة الأوروبية، بلجيكا

السيد ريشاب آير غوش، رئيس برنامج، وحدة بحوث الأساسيات الإلكترونية، جامعة ماستريتش، هولندا

السيد دانيال شودنوفسكي، مدير، مركز CENIT، بوينس آيرس، الأرجنتين

السيد فيرنر كوراليس - ليال، خبير استشاري

السيد كارلوس دي كاسترو، خبير استشاري في مجال النقل، كابانياس (خيرونا)، إسبانيا

السيد سومنوك كيريثو، مدير، مركز موارد التجارة الإلكترونية، وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة،
تايلند

السيد فيونان أومويرشأرتيغ، كبير المستشارين الاقتصاديين، آيرلند انتربرايز، دبلن، آيرلندا

السيد فيليب رينييه، تنظيم المشاريع واقتصاديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مركز بحوث آسيا
الحديث، المعهد الجامعي لدراسات التنمية، جامعة جنيف، سويسرا

السيد جون فريدريك ريشارد، مدير، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فيينا، النمسا

السيد جورج سياداس، رئيس، بحث وتحليل مجتمع المعلومات، إحصاءات كندا، كندا

السيد إدوارد سيغريست، مدير، المناوبة/تعقيب الشحن العالمي، شركة النقل البحري في البحر المتوسط،
شركة مساهمة، جنيف، سويسرا

السيد إدغار دافيد فيلانويفا نونييز، عضو مجلس النواب، بيرو

- - - - -